كلية: التربية الاساسية – حديثة

القسم: قسم التاريخ

مدرس المادة: د. حسام ابراهيم

المرحلة: الرابعة

الفصل الدراسي: الثاني

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق الاجتماعي

اسم المادة باللغة الانكليزية: Course Title: Social History of Iraq

اسم المحاضرة باللغة العربية: توزيع سكان العراق (سكان الريف)

اسم المحاضرة باللغة الانكليزية Populationdistribution of Iraq (rural population)

المحاضرة الثانية / أ ـ سكان الريف

لم تكن نسبة سكان الريف العراقي تقل عن ٧٠% من مجموع السكان بأي حال من الاحوال في عهد الانتداب البريطاني، وكان سكان الريف ينقسمون الى صنفين هما سكان القرى المستقرون والعشائر المتحضرة او شبه الرحل.

كان سكان القرى المستقرون يتمركزون على امتداد نهري دجلة والفرات وفروعهما، وكانت تلك القرى كثيفة في منطقة الفرات الوسطى والجنوبية وخاصة بين المسيب والديوانية على شط الحلة، وفي الكوفة على شط الهندية، وكذلك في الاراضي الواقعة على شط الحي وفي اطرافه، وعلى طول نهر دجلة بين العمارة وديالى، وفي منطقة بعقوبة، اما في المناطق الشمالية من العراق حيث تعتمد الزراعة على الامطار فأن القرى كانت اقل كثافة، وتتألف القرى من اكواخ او بيوت بسيطة مبنية من الطين او اللبن، وقد تكون القرية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٥٠ نسمة وقد تكون كبيرة يصل عدد سكانها الى نحو ٥٠٠ نسمه، وقد تكون القرية زراعية بحتة، او قد تكون فيها بعض المرافق التجارية، ومن القرى ماهي اسواق للعشائر يشترون منها حاجياتهم ويبيعون فيها حاصلاتهم فهي اشبه بمدن تجارية صغيرة منها بقرى زراعية، ولذا فأن بعض سكان القرى الكبيرة كانوا يمتهنون مهناً معروفة كالتجارة والحدادة والعطارة والبزازة وصناعة القوارب والسفن النهرية، وغير ذلك من المهن التي تعتمد عليها حياة المجتمع الريفي البسيط.

اما الصنف الثاني من سكان الريف فهم العشائر شبه الرحل او نصف المتحضرة وهؤلاء في الاصل عشائر رحل استقرت في سكانها ولكنها احتفظت بعاداتها وتقاليدها البدوية ومنها قسم يزاول الزراعة ويقيم بجانب الحقول حتى انتهاء موسم الحصاد، ثم يستأنف حياته البدوية، وقسم اخر كاد ان يستقر نهائياً ويمكن ان يعتبر الوجهة الاقتصادية من جملة سكان القرى واحتفاظه بالتقاليد البدوية وهم بصوره عامة في طور الانتقال من حياة البداوة الى حياة الاستقرار او التحضر فاستبدلوا الخيام او بيوت الشعر بأكواخ من الطين او صرائف مصنوعة من القصب

والقش، وهم لا يستقرون في منطقة واحدة مده طويلة بل ينتقلون من منطقة الى اخرى كما دعت الضرورة وهم في احوال معيشتهم ونظامهم الاجتماعي يتبعون الانظمة التي كانوا يتبعونها في حالة بداوتهم، فهم ينقسمون الى قبائل وعشائر وافخاذ والكل منها شيخ تأتمر بأمره وكثيراً ما يحق له التصرف في الاراضي التي يقومون بزراعتها والشئ نفسه ينطبق على العديد من العشائر الكردية نصف المتحضرة في كردستان العراق يومئذ، فقد كانت تمتهن الزراعة ورعي المواشي وتسكن الاكواخ المبنية من الطين والحجارة المسقفة بالقش في فصل الشتاء، ثم تخرج الى البراري في فصلي الربيع والصيف لرعي مواشيها فيتجه بعضها الى اعالي الجبال، وبعضها الاخر قد يعبر الحدود الايرانية ويقضي فصل الصيف في الجبال هناك ثم يعود الى العراق، وعندما تستقر هذه العشائر شتاءاً في القرى التي يمتلكها الاغوات فأنها تعمل في زراعة اراضيهم ورعي مواشيهم وتتوقف معيشة افراد هذه العشائر على نسبة المحصول الزراعي الذي يحصلون عليه الاغوات وما يكسبونه من مواشيهم الخاصة او من بعض الاعمال مثل بيع الخضراوات والحطب في القرى الكبيرة والمدن.

ويعد بعض الباحثين سكان الاهوار في جنوبي العراق ضمن الصنف الاخير ويعيش هؤلاء في هور الحمار وهور الحويزة حياة قبلية حيث تنتسب كل جماعة منهم الى شيوخهم وهم يعتمدون في معيشتهم على تربية الجواميس وزراعة الشلب وصيد السمك والطيور المائية فضلاً عن صناعة البواري لان القصب والبردي ينمو بكثافة في الاهوار، اما مساكنهم فهي بيوت مصنوعة من القصب في شكل حزم تثبت قوائمها على ارض وتثبت اطرافها لتكون اقواساً تغطى بالبواري، وان قسماً غير قليل من سكان الاهوار لم يكونوا مستقرين استقراراً دائمياً في مكان واحد فقد كان رعاة الجواميس ينتقلون بها داخل الاهوار الى حيث يتوفر لها الغذاء الكافي وكلما شح انتقلوا الى مكان اخر.

كان سكان الريف العراقي عموماً يعيشون في حالة مزرية لا تليق بالبشر، فقد لازمهم الفقر والجهل والمرض باستثناء نسبة ضئيلة من الفلاحين الذين كانوا يمتلكون اراضيهم ويزرعونه بأنفسهم وخاصة في المنطقة المطرية في شمال العراق، فأن الاغلبية الساحقة من الفلاحين كانوا معدمين يعملون في اراضي الشيوخ والاغوات وملاك الاراضي الغائبين من وجهاء المدن ومتنفذيها، فالسياسة العثمانية بشأن الاراضي في العراق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ات الى تركز مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية بأيدي الشيوخ والاغوات والمتنفذين من سكان المدن عن طريق تفويضها لهم بالطابو، وتدعم مركز الشيوخ والاغوات بشكل اكبر في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني، بل طيلة العهد الملكي اذ رمت السلطات البريطانية بثقل نفوذها الى جانب الشيوخ والاغوات، فقد اعترف البريطانيون رسمياً بحق هؤلاء في الاستيلاء على اراضي واسعة ومنحتهم حقوقاً شرعية في الاراضي التي كانت قبل الاحتلال تعد ملكاً عاماً لجميع افراد القبيلة ومن ثم صار الشيوخ والاغوات يتناقلونها بالارث فيما بعد، ولم يقتصر الدعم البريطاني للشيوخ والاغوات على الوسائل الاقتصادية بل تعداه الى تدعيم سلطتهم بوسائل اخرى.

ان نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية الذي اصدرته سلطات الاحتلال البريطاني في شباط ١٩١٦ وطبق في سنة ١٩١٨ واقرته الدولة العراقية قد اخرج ابناء العشائر من نطاق سلطة المحاكم الوطنية وصارت الدعاوي والقضايا التي تخصهم تخضع لاحكام مجالس او هيئات تحكيمية اخرى تحكم بموجب العادات والاعراف العشائرية التي اصبح لها قوة الالزام، واصبح الشيخ او الرئيس العشائري الاعلى مسؤولاً عن تطبيق القانون على افراد عشيرته، فضلاً عن ذلك فأن الشيوخ العشائريين حصلوا على مواقع في السلطة من خلال العضوية في البرلمان العراقي، لقد كان هدف بريطانيا من وراء كل ذلك جعل الشيوخ دعامة لسلطتها الاستعمارية في العراق، بيد ان هذا لا يعني بطبيعة الحال ان جميع الشيوخ ارتضوا لانفسهم مثل ذلك الدور، ولنا في مواقفهم ابان ثورة العشرين خير دليل على ذلك.

وفيما عدا تركز الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية في ايدي الشيوخ والاغوات العشائريين فأن العديد من الوجهاء المتنفذين في المدن حصلوا على اراضي زراعية واسعة من خلال تفويضها بالطابو او من خلال اجبار بعض الفلاحين الذين يمتلكون الارض على بيعها لهم بثمن بخس او الاستحواذ عليها بطرق غير مشروعة ومن جهة اخرى شهد عهد الانتداب البريطاني استغلال كبار موظفي الدولة ورؤساء الاحزاب والنواب والاعيان نفوذهم لالتزام الاراضي الاميرية (راضي الدولة) على الرغم من القوانين التي تحد من استغلال الموظفين مناصبهم للحصول على الاراضي، وواقع الحال ان قسماً من الاراضي الاميرية التي كانت تتصرف بها العشائر وخاصة القريبة من الانهار قد انتقلت الى رجال الدولة بعلم من السلطات العراقية وسلطات الانتداب البريطاني وذلك ضمن الهدف البعيد الرامي الى تعزيز القاعدة المادية للقوى الاجتماعية التي تسند الوجود البريطاني في العراق.

ان التطورات السابقة افضت الى تحولات اجتماعية واقتصادية بعيدة الغور في الريف العراقي على حساب الفلاحين الذين كانوا ضحية لها وكقاعدة عامة فأن الشيوخ والاغوات وكبار ملاكي الاراضي الاخرين لم يترددوا في استغلال الفلاحين الى اقصى حد بحيث وصل بهم الحال الى ان يكونوا اشبه بالعبيد للإقطاعيين، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق، فقد كان الفلاح يعمل في الارض على اساس الايجار بالمحصلة في الغلة النهائية اذ ان لمالك الارض واذا المالك له حق التصرف فيها بالنسبة للأراضي الاميرية، وكان احتساب تلك الحصة يتم بطريقة لا تترك للفلاح ما يكفي لأبسط متطلبات العيش لأسرته وبالإضافة الى ذلك كان على الفلاح ان يدفع للشيخ او للأغا هدايا ورسوم عدية، اضافة الى قيام الفلاح بأعمال السخرة التي تفرض عليه من قبل الشيوخ والاغوات بل ومن قبل الحكومة ايضاً، وهكذا كان الفلاح عموماً عاجزاً عن توفير الحد الادنى من مستلزمات المعيشة لأسرته كما حدث في موسم عام ١٩٢٣-١٩٢٤ او عندما تنخفض اسعار المحاصيل الزراعية لاسيما الحبوب في الاسواق المحلية والعالمية كما حصل ابان سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ فقي سنة ١٩٢٨ كان معدل القيمة النقدية لحصة الفلاح السنوية من محصول الحبوب في حدود ٢٠٠ روبية اي ١٥ جنيهاً

استرلينياً وانخفضت في سنة ١٩٣٠ الى ما يعادل ٨٠ روبية اي ست جنيهات استرلينية فقط، وفي مثل تلك الظروف لم يكن امام الفلاحين سوى اقتراض الاموال من المرابين بفوائد فاحشة وقد ذكر تقرير لسلطات الانتداب البريطاني في سنة ١٩٣١ انه لا يوجد بين الفلاحين العراقيين سوى نفر قليل غير مدينين.

كان وضع سكان الريف العراقي يبعث على الاسى بسبب حالة البؤس والعوز التي عاشوا فيها فقد مساكنهم فهي اكواخ طينية او صرائف يبيتون فيها مع مواشيهم محاطين بالنفايات وكان طعامهم متواضعاً جداً ولذا انتشرت بينهم امراض تصلب المفاصل وفقر الدم والتدرن والامراض المعوية الناشئة من الطفيليات والبلهارزيا والملاريا وامراض العيون وامراض اخرى كثيرة وكانت هناك نسبه عالية من المواليد تذهب ضحية الخناق والشلل والحصبة والسعال الديكي، وكانوا محرومين من الرعاية الصحية لان مستوصفات الحكومة نادرة وبعيدة ولم يكن اي من الفلاحين المعدمين يرسل ابناءه الى المدارس للحصول على قسط التعليم وقد حظيت الحالة المزرية في الريف بنظم القصائد والكتابة عن بؤس الفلاح العراقي والاستغلال الذي يتعرض له وحرمانه من كده، ودعت الى ضرورة ايجاد حلول تعيد اليه انسانيته بيد ان كل ذلك لم يلق اذاناً صاغية من لدن السلطة يومئذ وهي التي كانت تدعم مواقع الشيوخ والاغوات وكبار الملاكين في مواجهة الفلاحين، ومع استمرار ذلك الوضع اخذ الفلاح يهمل الارض فأنخفضت الانتاجية فمن الصعب ان يتوقع المرء من المزارعين الذين كانوا يعيشون حالة تشبه القنانة في اطار الجهل والفقر ان يصبحوا مزارعين جيدين او ان يتطور لديهم اهتمام بالارض.

كانت الوحدة الاجتماعية في المناطق الاروائية هي المقاطعة القائمة على اساس عشائري، اما في المنطقة المطرية في الجزء الشمالي من العراق فأن القرية هي الوحدة الاجتماعية ويتولى الرئاسة فيها رئيس اكبر مجموعة من الاقارب او الاغا، والقرى هناك قد تكون ملكاً للاغوات او كبار الملاكين من اهل المدن، وقد تكون قرى يمتلك الفلاحون اراضيها الزراعية في شكل ملكيات صغيرة، وبغض النظر عن ماهية الوحدة الاجتماعية في المنطقتين، فأن هناك خصائص مشتركة بينهما من حيث مستوى المعيشة والحالة الاجتماعية فمعاناة الفلاح من الفقر والمرض والجهل كانت سمة عامة فيهما، وان كان بعض الفلاحين في المنطقة المطرية الذين يمتلكون ارضاً او يزرعون المحاصيل الشتوية ويربون الدواجن والمواشي افضل حالاً من فلاحي جنوبي العراق الذين يأنفون من زراعة الخضراوات او تربية الدواجن كما ان ملكية الارض الزراعية او حق التصرف فيها كلتا المنطقتين كانت بيد الشيوخ والاغوات وكبار الملاكين من اهل المدن، ومثلما كان للاغا الكردي اتباع مقربون يرافقونه عندما يخرج راكباً ويسمون (زلام) اي رجال الاغا تميزاً لهم عن اولائك الذين يخدمون في بيته ويسمون غلام ومثلما كان للشيخ العربي مضيف خاص بالعشيرة فقد كان للقرية الكردية مضيفاً (ديواخانه) الذي يعد ابرز ملامحها، ومثلما كان الشيخ يعتمد على (السركار) في الاشراف عن ادارة اراضية الزراعية وشؤون الفلاحين فأن السركار او الكوخا وهو عادة رئيس عشيرة فلاحية صغيرة كان ينوب عن الاغا الكردي او عن كبار ملاك الاراضي في ادارة شؤون اراضيهم الزراعية والاشراف

عليها وعلى اية حال يجب الاشارة هنا الى ان بعض عشائر الريف الكردي لم تكن تخضع لاغوات عشائريين بل لاشخاص ذوي مكانه دينية من السادة او مشايخ الطرق الصوفية كما ان بعضها قد يكون تحت سلطة اغوات او زعماء اقطاعيين من سلالة او اصل مختلف.

واخيراً فقد كان للمجتمع الريفي خصائص مميزة منها قوة علاقة الافراد بعضهم ببعض وكون الاسرة كبيرة الحجم كثيرة الافراد وميل سكن الريف الى التمسك بالقواعد الاصيلة للسلوك والتقاليد المرعية والعرف الاجتماعي والتمسك بالدين واحترام شعائرة واصولة، وتبعاً لذلك حظي السادة الملالي ومشايخ الطرق الصوفية بالاحترام والتقدير في المجتمع الريفي العراقي.